



MAURITANIA

موريتانيا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَسَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ الْحَرِيمِ

حلمة فخامة رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية
السيد/محمد ولد عبد العزيز

يلقيها نيابة عنه
معالي وزير الشؤون الخارجية و التعاون للجمهورية الإسلامية الموريتانية
إسلك أحمد ايزيد بيه

أمام
الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك ، بتاريخ 19 سبتمبر 2017

المرجو المراجعة أثناء الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الكريم

السيد الرئيس،
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،
صاحب المعالي الأمين العام للأمم المتحدة،
أيها السادة والسيدات.

يشرفني أن أقرأ أمام جمعكم الموقر، خطاب فخامة رئيس الجمهورية،
السيد محمد ولد عبد العزيز، رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية،
بمناسبة انعقاد الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

أود في البداية أن أعرب عن خالص التهنية لمعالكم السيد/ ميروسلاف
لاجيك، ولبلدكم الصديق سلوفاكيا على انتخابكم رئيسا للدورة الثانية والسبعين
للجمعية العامة.

كما أود أن أعرب عن عميق التقدير للسيد بيتر تومصون على ما بذله
من جهود قيمة خلال رئاسته للدورة السابقة للجمعية العامة.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أشيد أيضا بالجهود الكبيرة والمساعي
النبيلة التي يبذلها معالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد/ أنطونيو غوتيريس
في قيادة منظماتنا خدمة للسلم والأمن الدوليين.

السيد الرئيس،
أيها السادة والسيدات.

إن شعار هذه الدورة: " معا لتحقيق السلم و الحياة الكريمة للجميع على كوكب مستدام " يعتبر بحق اختيارا موفقا في عالم يشهد تحديات كبيرة و في هذا الإطار تضطلع موريتانيا، بدور محوري في المحافظة على السلم والأمن في منطقة الساحل والصحراء، من خلال مقاربة شاملة تتبنى الانفتاح والحوار نهجا والمهنية والصرامة عملا. لقد كللت جهود البلاد بالنجاح، عندما هزمت العصابات الإرهابية، بعد معارك ضارية سنتي 2010 و2011؛ فعلى الرغم من ظرف إقليمي بالغ التعقيد، يجمع الخبراء على أن موريتانيا تشكل استثناء يستحق التنويه في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. فقد تمكنت من تطوير قدراتها الأمنية والدفاعية بشكل ملحوظ، وفي ظرف وجيز، إلا أن ذلك لم يكن على حساب ترقية الحريات الفردية والجماعية أو على حساب العناية بالفئات الأقل حظا من المجتمع أو بالتنمية المستدامة بشكل عام. فحسب منظمة "مراسلون بلا حدود"، فإن موريتانيا تحتل، منذ ثلاث سنوات متتالية، المرتبة الأولى عربيا على مستوى حرية التعبير والصحافة، وحسب آخر تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، فإن موريتانيا تتقدم على جل دول شبه المنطقة.

لقد استطاعت موريتانيا، من خلال نهج الحوار، وضمان حريات التعبير والتظاهر والتنظيم، وترقية حقوق الإنسان، أن تتجنب الوقوع في مأزق ما سمي ب"الربيع العربي" الذي عصف -وللأسف- ببعض الدول العربية. حيث نجحت في تسيير حوار سياسي مفتوح بين الأغلبية والمعارضة، سنة 2011، تمخض عن إصلاحات تشريعية وتنظيمية جوهرية تتعلق - من بين أمور أخرى - بتمكين المرأة الموريتانية، وترقية قيم المواطنة، والمصلحة العامة والقضاء على مخلفات التراتبية الاجتماعية التقليدية.

ومواصلة في نهج الحوار وتعزيز الحكامة، تم تنظيم حوار شامل بين أحزاب الأغلبية، وبعض أحزاب المعارضة، وأطياف واسعة من المجتمع المدني، والشخصيات المستقلة، في الفترة من 29 سبتمبر إلى 20 أكتوبر 2016، تمخضت عنه مخرجات أفضت إلى تعديلات دستورية - بموجب استفتاء نظم يوم 5 أغسطس 2017 - ستزيد من تعزيز الديمقراطية، وترسيخ دولة القانون وترشيد الموارد العمومية.

السيد الرئيس،
أيها السادة والسيدات.

تتعرض منطقة الساحل والصحراء لمخاطر كبيرة ناجمة عن تداعيات التغيرات المناخية و ظاهرة الإرهاب ، ونشاطات شبكات الجريمة المنظمة، في مجالات المتاجرة بالمخدرات والأسلحة، بالإضافة الي الهجرة السرية.

لقد تمكنت موريتانيا من تحديث الترسنة القانونية المتعلقة بمحاربة الإرهاب، لتستجيب للمعايير الحقوقية الدولية. وإضافة إلى ذلك، صادقت على أربع عشرة (14) اتفاقية وبروتوكول في مجال مكافحة الإرهاب، كما تم فتح حوار فكري وديني مع السجناء السلفيين أفضى إلى نتائج مثمرة منها توبة ثمانية وستين (68) من أصل سبعين (70) من السجناء، وعودتهم إلى حياتهم الطبيعية في المجتمع.

لقد خولت هذه الجهود بلادنا أن تتصدر ترتيب دول شبه المنطقة في مجال مكافحة الإرهاب، فوفق التصنيف الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام الاسترالي، لعام 2016 حول مؤشر الإرهاب العالمي، تحتل موريتانيا الصدارة الأمنية في شبه المنطقة.

وفي مجال محاربة المتاجرة بالمخدرات فإن بلادنا ، وفق تقرير مكتب المخدرات الصادر نهاية مارس الماضي، عن وزارة الخارجية الأمريكية، يعتبر البلد الوحيد الذي لم يرد اسمه ضمن لائحة اثنتي عشرة (12) دولة في شبه المنطقة.

وفي مجال التصدي للهجرة السرية، تفيد الإحصائية التي أكدتها المنظمة الدولية للهجرة أن أعداد المهاجرين السريين انطلقا من الشواطئ الموريتانية إلى جزر الكناري الإسبانية، انتقلت من ستة وثلاثين ألفا (36000) سنة 2006 إلى صفر (0)، منذ العام 2014 إلى يومنا هذا.

و تأوي موريتانيا أكثر من ستين ألف لاجئ من جمهورية مالي الشقيقة بمخيم امبرة شرقي البلاد.

السيد الرئيس،
أيها السادة والسيدات.

لقد لعبت موريتانيا دورا متقدما في تأسيس "مجموعة دول الساحل الخمس"، خلال اجتماع نواكشوط فبراير 2014، التي تضم كلا من تشاد والنيجر وبوركينا فاسو ومالي وموريتانيا. وتحتضن موريتانيا الأمانة الدائمة لهذه المنظمة الإقليمية، وتعنى "مجموعة دول الساحل الخمس" بالتنسيق فيما بينها في مجالات حيوية هي الأمن والتنمية، وقد وضعت المنظمة برامج ومشاريع مشتركة نالت اهتمام الكثير من الشركاء الدوليين.

كما تعكف دول مجموعة الساحل الخمس، على تشكيل قوة مشتركة لتنسيق العمليات العسكرية و الأمنية داخل حدودها، مركز قيادتها في سفاري بجمهورية مالي الشقيقة.

السيد الرئيس،
أيها السادة والسيدات.

يحتل ملف حقوق الإنسان مكانة هامة في السياسات الوطنية؛ حيث تم تجريم العبودية في التعديلات الدستورية 2012 وتم تعزيز المنظومة القانونية بجملة من القوانين والنظم، وتم اعتماد مقاربات عملية من قبيل إنشاء محاكم مختصة بقضايا مخلفات الرق على امتداد التراب الوطني، كما تم استصدار خارطة طريق تتضمن تطبيق تسع وعشرين (29) توصية، خاصة بمحاربة الرق في مارس 2014 أشادت بها المقررة الخاصة للأمم المتحدة، كما استحدثت الحكومة وكالة للتضامن الاجتماعي تعمل على محاربة الفقر ومخلفات العبودية، وتعنى بمساعدة الطبقات الأكثر هشاشة عن طريق توفير الخدمات الصحية والتعليمية وتمويل المشاريع المدرة للدخل على امتداد التراب الوطني. من جهة أخرى، تم طي ملف المواطنين الموريتانيين اللاجئين باكمال عودتهم إلى وطنهم، وتوفير أسباب العيش الكريم لهم وتسهيل اندماجهم في المجتمع وإعادة الموظفين منهم لوظائفهم واستفادة المتقاعدين من حقوقهم، وقد أقيمت صلاة الغائب على أرواح المفقودين يوم الخامس والعشرين (25) مارس 2012، في مدينة كيهيدي.

وحظيت بلادنا بإشادة الأغلبية الساحقة من الدول المشاركة (85 من أصل 90) في الاستعراض الدوري الشامل المتعلق بحقوق الإنسان الذي خضعت له سنة 2015 بجنيف.

لقد قامت الحكومة بتشجيع القطاع الخاص وفتح المجال أمام المبادرات الشبابية والنسوية، وهو ما كان له الأثر الإيجابي في تقليص معدل البطالة في صفوف الشباب. وقد حظيت المرأة بالجزء الأكبر من هذه السياسات، عبر اعتماد سياسة التمييز الإيجابي لصالحها؛ سعياً إلى مزيد من العدالة بين الجنسين. فأصبحت المرأة الموريتانية حاضرة في مختلف القطاعات وتنافس في قطاعات ظلت لعقود حكرًا على الرجال فضلاً عن دورها القيادي في الحياة السياسية والاجتماعية. وقد سعت الحكومة إلى تمكين المرأة الموريتانية من الولوج إلى المنظمات الإقليمية والدولية عبر ترشيحها للمناصب الشاغرة فيها، فحققت نجاحاً ملحوظاً في الحصول على عضوية لجان هامة تابعة للأمم المتحدة.

ووعياً منا بأن تحقيق العدالة والمساواة بين كافة أفراد المجتمع والتوزيع العادل للثروة من أهم ركائز بناء الدول؛ فقد أدخلت موريتانيا إصلاحات جذرية في مسطرتها القانونية بغية تكريس مبدأ استقلال القضاء، وعملاً على تقريبه من المتقاضين، كما عملت الدولة على ترسيخ الحكم الرشيد وإشاعة الشفافية في تسيير الشأن العام ومحاربة الفساد والرشوة؛ وهو ما كرس احترام المال العام ونهاية عهد الإفلات من العقاب، الأمر الذي خول موريتانيا الحصول على أعلى درجة من بين 26 دولة إفريقية، وفق دراسة أعدها البنك الدولي حول الموضوع السنة الماضية.

ونظراً لما تتمتع به موريتانيا من موقع إستراتيجي وما تتميز به من استقرار سياسي؛ فقد انتهجت سياسات اقتصادية تعزز من فرص الاستثمار وتحمي حقوق المستثمر كما نصت على ذلك مدونة الاستثمارات، وقد تم إنشاء منطقة نواذيبو الحرة يونيو 2013، لتكون أحد الأقطاب التنموية في شبه المنطقة.

نتيجة لهذه الجهود تقدمت بلادنا خلال سنتين فقط ست عشرة (16) نقطة في التصنيف الدولي لمؤشر الأعمال، حسب التقرير السنوي للبنك الدولي 2016-2017، حيث ظهرت من بين الدول الخمس على مستوى المنطقة الإفريقية ومن بين العشر دول في العالم الأكثر تحسنا في مناخ الأعمال.

السيد الرئيس،
أيها السادة والسيدات.

تتوجيا لمصداقية البلاد على المستوى القاري، تشرفت موريتانيا برئاسة "الاتحاد الإفريقي"، عام 2014، بعد ترؤسها "لمجلس السلم والأمن" في نفس المنظمة. وخلال هاتين المأموريتين، شاركت موريتانيا إلى جانب بعض البلدان الإفريقية، في عدة مبادرات لإيجاد حلول سلمية وتوافقية للأزمات في كوت ديفوار وليبيا ومالي وبوروندي، وتدخلت موريتانيا بنجاح في حل الأزمة في غامبيا، حين كان هذا البلد الشقيق يجتاز مرحلة سياسية حرجة إثر الانتخابات الرئاسية 2016، فتمت المحافظة على الأمن والوئام في شبه المنطقة و ترأست موريتانيا جامعة الدول العربية سنة 2016 بعد تنظيمها لأول قمة عربية في نواكشوط.

السيد الرئيس،
أيها السادة والسيدات.

ما تزال القضية الفلسطينية تراوح مكانها، وتدعو موريتانيا من هذا المنبر الموقر المنظومة الدولية إلى العمل على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وفقا لمبادرة السلام العربية، ومبادئ مدريد، والقرارات الدولية ذات الصلة.

من جهة أخرى، تتطلع موريتانيا إلى تسوية سياسية للملف اليمني، وتعرب عن دعمها للشرعية الدستورية ممثلة في الرئيس عبد ربه منصور هادي، وترحب بجهود الأمم المتحدة في إيجاد حل سلمي ينهي الأزمة.

وفى الشأن الليبي ندعو إلى المضي قدما في تسريع بناء مؤسسات الدولة ودعم جهود التصدي للجماعات المسلحة من أجل إعادة الاستقرار إلى ليبيا موحدة وأمنة. وبخصوص الوضع في سوريا نحث الأطراف إلى التعجيل في الخروج بحل ينهي معاناة الشعب السوري ويحافظ على وحدة وسلامة الأراضي السورية.

السيد الرئيس،
أيها السادة والسيدات.

تشكل التغيرات المناخية تحديا كبيرا أمام تحقيق التنمية المستدامة، خاصة في منطقة الساحل والصحراء، وقد تأثرت موريتانيا كباقي دول شبه المنطقة بظاهرة زحف الرمال التي قضت على مناطق شاسعة من المساحات الزراعية و الرعوية، مما حدا بالحكومة الموريتانية إلى اعتماد استيراتيجية وطنية تهدف إلى إدماج القضايا البيئية في صميم السياسات الوطنية.

وقد أشرفت السلطات العمومية على عمليات تشجير واسعة كما تم وضع آلية للعناية بالمحميات الطبيعية.

وانسجاما مع هذا التوجه، سعت موريتانيا إلى تعزيز استخدام الطاقة المتجددة وهو ما كان محل إشادة من طرف المنظمة الدولية للطاقة المتجددة، وفق تقريرها الصادر 2016، الذي صنف بلادنا من بين البلدان الإفريقية الأكثر تعزيزا لاستخدام الطاقة المتجددة، حيث احتلت المرتبة السادسة (6) فى الطاقة الشمسية على مستوى القارة.

وتتشرف موريتانيا باحتضان مقر الوكالة الإفريقية للسور الأخضر الكبير، هذا المشروع الطموح الذي يمتد على مسافة 7000 كيلومترا وعلى عمق 15 كلم، والذي يربط شواطئ المحيط الأطلسي في غرب إفريقيا بشواطئ البحر الأحمر شرقا، والذي ستستفيد منه إحدى عشرة (11) دولة في منطقة الساحل.

ورحبت موريتانيا بالاتفاق التاريخي الذي تم التوصل إليه في باريس سنة 2015، حول التغيرات المناخية، وتأمل أن تفي كل الأطراف بتعهداتها في هذا المجال.

السيد الرئيس،
أيها السادة والسيدات.

إن إصلاح هيكل هيئة الأمم المتحدة، وتكثيف أجهزتها مع التحديات المستجدة، وخصوصا مجلس الأمن المسؤول الأول عن استتباب السلم والأمن الدوليين، بات ضرورة ملحة لتتمكن من لعب الدور المنوط بها على أحسن وجه، وتدعم موريتانيا، في هذا الصدد، الموقفين الإفريقي والعربي.

السيد الرئيس،
أيها السادة والسيدات.

لا شك أن تكريس العدالة والمساواة ونشر ثقافة السلام وقيم التسامح بين الشعوب، ونبذ ومحاربة الإرهاب والتطرف والعنف، وحوار الحضارات تشكل السبل الأنجع لتحقيق التنمية المستدامة والأمن والسلم في العالم.

إننا في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، نرفض الإرهاب بكافة أشكاله، وندعو إلى مد جسور التواصل والعمل المشترك، في إطار احترام خصوصيات كل بلد وسيادته.

ختاما، لا يسعني إلا أن أؤكد تمسك موريتانيا الدائم بالنظام الدولي متعدد الأطراف، وبمبادئ الأمم المتحدة الرامية إلى خلق عالم يسوده الأمن والاستقرار وتعيش شعوبه في رفاه وسلام.

أشكركم والسلام عليكم.